

سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي
المباشر في الدول العربية
أشارة خاصة للعراق

أ.م.د. نعمان عباس ندا الحيايني

هيئة التعليم التقني

معهد الإدارة الرصافة

مجلة الدنانير

المقدمة

لاجدال في أهمية التمويل الخارجي للدولة النامية- ومنها الدول العربية. فهذه الدول يعيش فيها نحو (١.٢) مليار شخص على اقل من دولار واحد في اليوم - أي تحت خط الفقر، ويعاني الشباب بها من البطالة تضاعف في معدلها المعدلات السائدة^(١) (ويقدر حجم البطالة السائدة نحو (١٥%) من قوة العمل في الدول العربية، أي ما لا يقل عن (١٢) مليون عاطل أكثرهم من الشباب، ومع استمرار هذه الاتجاهات فقد يصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو (٢٥) مليون نسمة بحلول عام (٢٠١٠)^(٢) وحيث من المتوقع زيادة سكان العالم بحوالي ملياري نسمة في السنوات الثلاثين القادمة، لذا فأن زيادة الاستثمارات وخلق مزيد من فرص العمل يعد تحدياً أساسياً أمام هذه الدول، كما أنها تحتاج ألي رؤوس أموال ضخمة من جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى مدخراتها لقد كانت مسألة الاستثمارات الأجنبية أحد الموضوعات القادرة التي خرجت من الصفوف الخلفية لتمثل مركز الصدارة في قضايا الاقتصاد المعاصر. فألي عقود قليلة كان ينظر للاستثمارات الأجنبية نظرة فيها كثير من الحذر والتوجس والريبة على أساس أنها تمثل في كثير من الأحيان حضان طراودة الذي تتسلل من خلاله القوى الأجنبية لتمارس أنشطتها المشبوهة أو تأثيراتها ذات ألسيغه غير الوطنية وغير القومية. كان ذلك في الماضي. غير أن العقود الأخيرة حملت أفكار جديدة وتغيرت أمور كثيرة وأفكار كثيرة. تغيرت الأيديولوجيات وتغيرت النظريات وتطورت الأمور في مجال الأفكار والنظريات الاقتصادية. بل وصلت ألي النقيض تماماً. حيث أصبحت الدول النامية في الوقت الراهن هي التي تبحث عن الاستثمارات الأجنبية وتشرع لها القوانين وتمنحها التسهيلات. فاعتمدت الدول النامية على الدول المتقدمة للنهوض بمستويات التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها، متخذة أشكال وصور عده نتيجة النقص في مصادر التمويل المحلية لديها لدعم مشاريع التنمية مما زاد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي الذي يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي وإيجاد فرص عمل وزيادة معدلات التشغيل وإدخال التقنية ومدى هذه الدول بأساليب أداريه أكثر فعالية، وبالرغم من مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وتسابق الدول العربية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بتحسين البيئة الاستثمارية وتشريع واستحداث القوانين الجاذبة للاستثمار، وتعزيز تنافسية الاقتصاد والقطاعات لجذب عدد أكبر من المستثمرين. إلا أن الواقع هو أن الدول العربية لازالت تعاني من انخفاض حجم التدفقات ألاستثماريه الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول الأخرى وذلك لوجود معوقات تواجهها وتؤدي إلي تخفيضها في هذه الدول.

وفي العراق الذي كان يعيش في عزله كاملة عن العالم علمياً وثقافياً وفكرياً، حيث يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف واضح في التمويل لإعادة بناء هيكله الإنتاجي وتفعيل برامجه التنموية في

مشاريع البنى الارتكازية والنشاطات والفعاليات الاقتصادية المتنوعة بهدف تصحيح مساره للمرحلة القادمة. هذا الضعف في التمويل بقدر ما هو نابع من خاصية الاقتصاد العراقي، كونه اقتصاد ريعي خاضع لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية فإنه يعاني أيضا من ضعف المدخرات المحلية في توفير الرصيد الرأسمالي للنهوض بالعملية الاستثمارية. أن المهمة الملقة على عاتق الحكومة العراقية هي كبيرة جداً وتتطلب السعي الجاد لتوفير الموارد المالية المطلوبة لتمويل البرامج الاستثمارية على وفق آليات عمل جديدة تتطلبها توجيهات النظام الجديد في العراق. هذا النظام الذي يراد له أن يحدث تغير جذري، من نظام يعتمد على آليات اقتصاد مركزي شمولي إلى نظام ينتهج آليات السوق والحرية الاقتصادية. وهذا يعني فتح أفق واسعة أمام الاستثمار الخاص في الولوج في فرص استثمارية واسعة سيكون للاستثمار الأجنبي فيها دور لا يمكن تجاهله. مما يتطلب البحث والتقصي في تحديد ملامح هذا الاستثمار وأهميته للاقتصاد العراقي بجانب الاستثمار الوطني، بعد أبرز الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاستثمار في العملية التنموية في ظل النظام الجديد للاقتصاد العراقي، نظام السوق بين فاعلية تدخل الدولة والقطاع الخاص.

أهمية البحث

انطلاقاً من الأهمية التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تعويض النقص للمدخرات المحلية والاستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، إلا أن هناك مخاطر ومعوقات لهذا النوع من الاستثمار وبالأخص في الدول العربية، الأمر الذي يقلص حجم هكذا نوع من الاستثمار.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بان الدول العربية تعاني من قصور في مواردها المحلية يجعلها غير قادرة على المضي قدماً في برامج التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من انتهاج سياسات اقتصادية وقانونية من شأنها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. إلا أن مازالت هناك مخاطر ومعوقات يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي الحد من كمية رؤوس الأموال الاجنبية التي تدخل إلى هذه الدول.

هدف البحث

يهدف البحث التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمزايا التي يوفرها في الدول التي تبحث عنه، كذلك تشخيص العوامل التي تحد من تدفقه إلى الدول العربية والكيفية التي تؤثر بها تلك العوامل على هذا النوع من الاستثمار .

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضيه مفادها. أن هناك مجموعة من المحددات أو المتغيرات الاقتصادية ذات تأثير ايجابي ومعنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهجية البحث

حيث أن البحث يركز على دراسة تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية ومعدلات المحددات والقيود عليه . فقد تم تناول الموضوع من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول الاستثمار الأجنبي المباشر (أطار نظري، مفاهيم أساسية)

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:-

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الاجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو أنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذا الاستثمار الأجنبي^(٣). كما يقصد به قيام المستثمر الأجنبي بأدارة مباشرة للمشروع الاستثماري المقام في خارج الحدود الجغرافية لبلد ما، سواء كان مشروعاً إنتاجياً أم خدمياً وينطوي هذا النوع من الاستثمار على علاقة طويلة الأجل وعلى التملك الجزئي أو الكامل للمستثمر الأجنبي للمشروع^(٤). ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يسيطر عليه المقيمون في دول أخرى علماً أنها مشروعات داخل دوله أخرى، ويؤكد الصندوق وجوب أن تزيد حصة المستثمر الأجنبي عن (٥٠%) من رأس المال، أو تركيز (٢٥%) فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو مجموعه من المستثمرين مع السيطرة التامة على قرارات وسياسات المشروع^(٥).

ثانياً : مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر^(٦)

١- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

تهدف البلدان المشجعة لاستيراد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تملكه هذه الشركات الاجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، ويمكن تلخيص أهم ألمزايا للاستثمار الأجنبي المباشر بما يلي:

أ) تدريب أعماله المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية واكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب.

- (ب) إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير. مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا حديثة.
- (ت) قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات والمساعدة الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلية، مما يتيح للشركات المحلية فرص إنتاج السلع بالموصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.
- (ث) قيام المنافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية مما يدفع الأخيرة إلى محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها وتطويرها وتزاد قدرة الشركات المحلية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية.
- (ج) تساهم منتجات فروع الشركات الاجنبية التي تسوق في السوق المحلية في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات وخاصة عندما يكون من الضروري تقديم معلومات استخدام تلك المنتجات إلى مشتريها من المنتجين أو المستهلكين.
- (ح) إضافة للاستثمار الاجنبي ألي التكوين الرأسمالي لاقتصاديات الدول النامية وتعويض النقص في المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها. ويمكن أن تسهم تلك الاستثمارات في معالجة الخل الهيكلي لاقتصاديات الدول النامية، إذا ما تدفقت نمو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة.
- (خ) الأثر الايجابي على ميزات المدفوعات وذلك نظراً لزيادة حصيلة الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية). كذلك فإن الشركات الاجنبية تتيح للدول المضيفة إمكانية أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها نظراً لما تملكه تلك الشركات من إمكانية واسعة في اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية ويفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية المرتبطة باسمها وعلاماتها التجارية.

٢ - عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- (أ) لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الحالات إلى دور ملحوظ في مجال اكتساب العمالة المحلية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضائلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.
- (ب) قد لا تقوم فروع الشركات الاجنبية بدعم أنشطة البحث والتطوير في الدول النامية، وإنما تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسية لهذه الشركات والموجودة في الدول المتقدمة، وذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير إذا تمت بشكل لامركزي، علاوة على ندرة الكفاءات

- والمهارات المتخصصة في الدول النامية، وأن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدي إلى تشتت المعامل والمختبرات البحثية، وبالتالي ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.
- (ت) من المأخذ على الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الآلات والمعدات والأساليب الانتاجية التي توفرها الشركات الأجنبية تتميز بالكثافة لرأسماليه والتي لا تتناسب مع ظروف معظم الدول النامية، ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية إلا في حالات قليلة.
- (ث) قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات المحلية التي تنافسها في السوق المحلية وحدث أوضاع احتكارية للشركات الأجنبية.
- (ج) قد يعد أسهام منتجات الشركات الاجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلية محدوداً، بسبب اتجاه تلك المنتجات نحو إشباع حاجات السكان من ذو الدخل المرتفع في الدول النامية.
- (ح) أحياناً قد لا توجه الشركات الأجنبية استثماراتها نحو القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات الدول النامية مستخدمة في ذلك التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدول حيث تصبح اقتصاديات الدول النامية مكونة من قطاعين أحدهما متقدم نسبياً من الناحية التكنولوجية تمثله فروع الشركات الأجنبية، وألاخر متخلف تكنولوجياً ممثلاً في الشركات المحلية، يضاف إلى ذلك أن استثمارات هذه الشركات قد تتوجه نحو الصناعات لاستخراجه من أجل استغلال الموارد الطبيعية للدول النامية دون تصنيع تلك الموارد في تلك الدول، وبالتالي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية، كما قد لا تلزم تلك الشركات بمراعاة شروط أسلامه البيئية.
- (خ) لا تلبث أن تنقلب بعد فترة الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات والمصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى آثار سلبية، حيث أن نشاط الشركات الأجنبية سوف تؤدي إلى زيادة استيرادات الدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، ثم أن الشركات سوف تعمل على تحويل إرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن تمويل الاستيرادات لتلك الشركات من البنوك في الخارج، ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا فضلاً عن تحويل جزء من أجور العاملين الأجانب في هذه الشركات إلى الخارج.

ثالثاً - أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

ومن هذه الإشكال الأتي:-

- ١ . المشروعات المشتركة (الاستثمار المشترك): هو شكل من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر يقوم به طرفين، أحدهما وطني والآخر أجنبي في البلد المضيف، والطرف الوطني يأخذ

شكل فرد أو مؤسسة عامة أو خاصة والطرف الاجنبي قد يأخذ شكل مستثمر فرد أو مؤسسة أو منظمة دولية^(٧) والمشاركة لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه إلى الإدارة والخبرة، براءات الاختراع، والعلامات التجارية. يعتبر هذا النوع من الاستثمار من الأنواع الأكثر قبولاً في الدول النامية لعدة أسباب منها سياسية، وهي انخفاض درجة التحكم من قبل الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد المحلي. ومنها اجتماعي يقوم هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية المحلية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال المحليين.

٢. المشروعات المملوكة كاملة للمستثمر الأجنبي (الشركات المتعددة الجنسية): وهي

أحد أنواع الاستثمار الأجنبية الأكثر تفضيلاً لدى الشركات الأجنبية، وتتمثل بقيام الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق وغيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدول المضيفة، وتتردد الكثير من الدول بالتصديق على هذه النوع من الاستثمار خوفاً من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات الأجنبية لأسواقها وأكثر الدلائل تشير الى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية^(٨) وقد ساعدت ظاهرة العولمة بجوانبها المختلفة وكذلك تعاظم الثورة التكنولوجية والاتصالات على زيادة دور هذه الشركات وساعده على سهولة الحركة بحيث أصبحت الشركة تراقب وتمارس أكثر أنشطتها في أجزاء عديدة من العالم.

٣. استثمارات عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف

المحلي، يتم بموجبه قيام الطرف الاجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتج نهائياً. كما يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمعمل، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة. مقابل عائد يتم الاتفاق عليه^(٩).

٤. الشركات والاستثمار في المناطق الحرة^(١٠): تكون على شكل مشروعات مشتركة أو

مشروعات مملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي أو مشروعات مملوكة للمحليين. وهدفها تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل ذلك تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والإعفاءات.

المبحث الثاني اتجاهات وتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقعاته

أولاً: توقعات انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠١١^(١١)

أشارة توقعات دوليه هو انتعاش الاستثمار الاجنبي المباشر في عام ٢٠١١، حيث ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفاعاً متواضعاً بنسبه (٥٠%) لتصل

إلى ١.٢٤٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٠. في حين أن الناتج الصناعي والتجارة العالمية، قد عاد بالفعل إلى مستوياتها القائمة قبل الأزمة، وأن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عام ٢٠١٠ قد ظلت أدنى بنحو (١٥%) من مستواها القائم قبل الأزمة، وأدنى بنسبة (٣٧%) تقريباً من الذروة التي كانت قد بلغت في عام ٢٠٠٧ وكما مبين في الشكل (١). وتتأبى الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١. بأن تواصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاشها لتصل إلى ١.٤ - ١.٦ تريليون دولار في عام ٢٠١١، أي إلى مستواها القائم قبل الأزمة. ويتوقع أن تزداد هذه التدفقات ارتفاعاً لتصل إلى (١.٧) تريليون دولار في عام ٢٠١٢ وإلى (١.٩) تريليون دولار في عام ٢٠١٣، أي إلى الذروة التي كانت قد تحققت في عام ٢٠٠٧. الشكل رقم (٢). وتوجد فرص استثمارية جديدة أمام الشركات في جميع أنحاء المعمورة ناشئة عن الحيازات النقدية القياسية الموجودة لدى الشركات غير الوطنية، وعن العملية الجارية المتمثلة في إعادة هيكلة الشركات والصناعات، وعن الارتفاع في قيم أسواق الأوراق المالية، وعن الانسحاب التدريجي للدول من حيازات أسهم الشركات المالية وغير المالية، والتي كان قد جرى تكوينها كتدابير داعمة أثناء الأزمة. غير أن بيئة نشاط الأعمال بعد الأزمة مازالت تكتنفها أوجه عدم اليقين، فانتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر قد يخرج عن مساره بفعل عوامل الخطر، مثل عدم قابلية الإدارة الاقتصادية العالمية للتنبؤ بها، واحتمال حدوث أزمة واسعة الانتشار في الديون السيادية، والاختلالات الضريبية والمالية، في بعض الدول المتقدمة، فضلاً عن التضخم الأخذ في الارتفاع، ووجود علامات على حدوث تسارع مفرط في الاقتصادات السوقية الناشئة الرئيسية.

ثانياً: الاقتصاديات الناشئة هي مراكز القوة الجديدة في الاستثمار الأجنبي المباشر

ازدادت أهمية الاقتصاديات النامية بقدر أكبر في عام ٢٠١٠ سواء باعتبارها متلقية للاستثمار الاجنبي المباشر أو باعتبارها مستثمره في الخارج، ومع تحول الإنتاج الدولي وكذلك في الآونة الأخيرة الاستهلاك الدولي نحو الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الانتقالية، تقوم الشركات غير الوطنية على نحو متزايد بالاستثمار في المشاريع المحققة للكفاءة والمشاريع الباحثة عن السوق في هذه البلدان، فقد تلقت هذه الاقتصاديات لأول مرة أكثر من نصف التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٠ الجدول رقم (١) وكان نصف أعلى (٢٠) اقتصاداً مضيفاً للاستثمار الاجنبي المباشر في عام ٢٠١٠ مكوناً من اقتصاديات نامية أو اقتصاديات انتقالية، وازدادت بقوه أيضاً بنسبة (٢١%) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الانتقالية، ويبلغ نصيبها (٢٩%) من التدفقات العالمية الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي عام ٢٠١٠ كانت ست اقتصاديات نامية واقتصاديات انتقالية هي من بين أعلى (٢٠) اقتصاداً مستثمراً. وتتباين دينامية الشركات غير الوطنية التابعة للأسواق الناشئة مع الوتيرة المنخفضة للاستثمار

المصطلح به من جانب الشركات غير الوطنية التابعة للدول المتقدمة. ولاسيما تلك المنتمية إلى أوروبا. إذ كان استثمارها المتجه الى الخارج يبلغ فقط نحو نصف مستوى الذروة التي كانت قد بلغها في عام ٢٠٠٧.

ثالثاً: الأداء المتفاوت فيما بين المناطق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) للدول النامية

يحجب ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه الى الدول النامية اختلافات يعتد بها فيما بين المناطق. فقد ظلت بعض أفقر المناطق تشهد حدوث انخفاضات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتدفقات المتجهة إلى إفريقيا وقل البلدان نموا والبلدان النامية الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، قد استمرت في الهبوط، وهو ما حدث للتدفقات المتجهة إلى جنوب آسيا، وفي الوقت نفسه فإن المناطق الناشئة مثل شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، قد شهدت نموا قويا في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر (جدول رقم ١). وانخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى إفريقيا بنسبة (٨%) عام ٢٠١٠، وكان نصيب إفريقيا في مجموع التدفقات الداخلة العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يبلغ (٥٥) مليار دولار ، هو (٤.٤%) في عام ٢٠١٠ منخفض من نسبة (٥.١%) التي كان عليها في عام (٢٠٠٩) كما في موضح في (الجدول ١)، وظل الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاع الأولي (ولاسيما في صناعة النفط) في الهيمنة على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المتجه إلى القارة. وكان هذا الاستثمار هو المسؤول عن ارتفاع مكانة بعض الدول في القارة الإفريقية من التدفقات الداخلة وانخفاضها في بعض الدول الأخرى أو أن عدم الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا يحتمل أن يجعل من عام ٢٠١١ سنة تحد أخرى تواجه القارة الإفريقية. وعلى الرغم من وجود بعض الأدلة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة الواحدة قد بدأ في الظهور في الصناعات غير المتصلة بالموارد الطبيعية، فأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة الإفريقية مازالت محدودة من حيث الحجم وتنوع الصناعات، ويمكن أن يؤدي تنسيق اتفاقات التجارة الإقليمية في أفريقيا وأدراج نظم الاستثمار الاجنبي المباشر الى مساعدة إفريقيا على تحقيق مزيد من إمكانات للاستثمار المباشر داخل القارة. إما التدفقات الداخلة إلى شرق آسيا وجنوب شرق آسيا كل فقد ارتفعت بنحو (٢٤.١%) في عام (٢٠١٠) لتصل إلى (٣٠٠) مليار دولار. بيد أن المناطق الفرعية الثلاثة فقد شهدت اتجاهات مختلفة جداً، فالتدفقات الداخلة إلى منطقته رابطة أمم جنوب شرق آسيا (اسيان) قد زادت إلى الضعف، بينما شهدت تلك المتجه الى شرق آسيا ارتفاعا بنسبة (١٧%)، وإما الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه الى جنوب آسيا فقد انخفض بنحو الربع.

ونمت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجة من جنوب آسيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا بنسبة (٢٠%) لتصل الى (٢٣٢) مليار دولار عام ٢٠١٠، وفي السنوات الأخيرة، تبرهن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المتزايدة الخارجة من بلدان آسيا النامية على وجود أنماط صناعية جديدة ومتنوعة، واستمرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المتجه الى غرب آسيا عام ٢٠١٠ في التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية فهبطت بنسبة ١٢% ولكن يتوقع أن يبلغ الانخفاض منتهاه عام ٢٠١١، بيد أن أوجه القلق المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي في المنطقة يحتمل أن تضعف الانتعاش.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجة من غربي آسيا بنسبة (٥١%) عام ٢٠١٠. وان تدفقات الاستثمار الاجنبي الخارجة من غربي آسيا تقودها بصورة رئيسية كيانات تخضع لسيطرة الحكومة، ما فتئت تعيد توجيه بعض فوائضها النفطية الوطنية لدعم اقتصاداتها المحلية، وانتهجت سياسات التنوع الاقتصادي لهذه البلدان باتباع إستراتيجية مزدوجة هي الاستثمار في بلدان عربيه أخرى بغية دعم اقتصاداتها المحلية الصغيرة، والاستثمار أيضا في بلدان متقدمه بحثا عن أصول إستراتيجية من اجل التنمية وتنويع القدرات الصناعية. وازدادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة (١٣%) عام ٢٠١٠، وقد سجلت أقوى زيادة في هذا الصدد في أمريكا الجنوبية حيث بلغ معدل النمو (٥٦%).

وازدادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجة من أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة (٦٧%) عام ٢٠١٠، وهو ما يرجع في معظمه الى عمليات اندماج واجتياز كبيره للشركات غير الحدود. وهبطت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المتجه إلى الاقتصاديات الانتقالية هبوطا طفيفا عام ٢٠١٠. وعلى عكس الرواج في الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية ككل، كان تدفقات هذا الاستثمار الداخل الى اقل البلدان نموا البالغ عددها (٤٨) بلدا قد انخفض على وجه الإجمال بنسبة (٠.٦%) إضافية عام ٢٠١٠، وهو مسألة تثير قلقاً بالغاً. كذلك فان توزيع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فيما بين اقل البلدان نمواً مازال متباينا بدرجة غير مرتفعه إذ يتجه أكثر من (٨٠%) من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تستفيد منه اقل البلدان نموا إلى الاقتصاديات الغنية بالموارد في إفريقيا. بيد أن هذه الصورة تشوهها طبيعة المشاريع المتعلقة بالموارد والتي تتسم بكثافة مرتفعه في رأس المال. إما البلدان النامية غير الساحلية فقد شهدت انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المتجه إليها بنسبة ١٢% تهبط الى (٢٣) مليار دولار عام ٢٠١٠، وهذه البلدان هي جهات هامشية تقليدياً للاستثمار الاجنبي المباشر ويبلغ نصيبها (٤%) فقط من مجموع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المتجهة إلى العالم النامي. وقد تحسن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المتجهة إلى هذه المجموعة مع

اشتداد التعاون الاقتصادي ما بين الشمال والجنوب، ومع زيادة تدفقات رؤوس الأموال القادمة من الأسواق الناشئة.

وأما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة ككل فقد انخفض انخفاضاً طفيفاً بنسبة (١%) عام ٢٠١٠ لتهبط إلى (٤.٢) مليار دولار. ونظراً إلى أن هذه البلدان معرضة بصفه خاصة للمعاناة من آثار تغير المناخ فأنها تتطلع إلى اجتذاب الاستثمارات من جانب الشركات غير الوطنية التي يمكن أن تقدم أسهماً في التكيف مع تغير المناخ عن طريق تعبئة موارد مالية وتكنولوجية. وتنفيذ مبادرات في مجالات التكيف وتحسين قدرات التكيف المحلية. وأخيراً أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجه إلى البلدان المتقدمة ما زال أدنى بكثير من مستوياتها قبل الأزمة حيث انخفضت بصورة هامة عام ٢٠١٠، وكان نمط هذه التدفقات الداخلة متباينة فيما بين المناطق^(١٢).

المبحث الثالث مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

لقد اتسع مفهوم مناخ الاستثمار تدريجياً عبر الزمن إلى أن شملة توليفية مركبة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تروج من خلالها الدول لغرض الاستثمار:

أولاً : مفهوم مناخ الاستثمار:

هناك عدد من التعاريف لمناخ الاستثمار سوف نتطرق إلى عدة تعاريف منها:

- **التعريف الأول:** يشير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهتها وتوجيهها^(١٣).
- **التعريف الثاني:** يقصد بمناخ الاستثمار، مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً^(١٤).
- **التعريف الثالث:** يقصد بمناخ الاستثمار، مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة على اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الإبعاد السياسية والاقتصادية، وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية^(١٥).

ثانياً: مقومات مناخ الاستثمار في الدول العربية:

نلاحظ من التعاريف السابقة إن مناخ الاستثمار في الدول العربية يستند على عدة مقومات أهمها.

(١) الاستقرار السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي العامل الأول الذي يراعيه المستثمر عند اتخاذ قراره بالاستثمار ويشمل هذا العامل العناصر التالية:

- (أ) مستجدات الوضع السياسي العام، وما يتسم به من استقرار.
- (ب) نوع نظام الحكم من حيث كونه ديمقراطياً أو دكتاتورياً.
- (ت) مدى ما يحظى به نظام الحكم من قبول أو إعراض.
- (ث) درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١٦).

٢) العوامل الاقتصادية والمالية وتتلخص بما يلي:

- (أ) مدى استقرار قوانين الاستثمار والقيود المفروضة على رأس المال المستثمر، وعلى تحويل الأرباح.
- (ب) مدى استقرار معدلات التضخم.
- (ت) درجة المنافسة داخل الدولة المضيفة، والقدرة على مواجهتها.
- (ث) مدى صلاحية البنية التحتية.
- (ج) مدى صمود السوق المالية أمام الهزات المالية.
- (ح) مرونة السياسة المالية والنقدية^(١٧).

٣) العوامل الاجتماعية والثقافية وتتلخص بما يلي:

- (أ) فعالية السياسة التعليمية والتدريبية والتكنولوجية المعتمدة.
- (ب) درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- (ت) دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.
- (ث) درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة^(١٨).

حجم السوق وإمكانية نموه:

٤) العوامل البشرية: تتوفر الخبرات الفنية والإدارية والأيدي العاملة المدربة اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية.

٥) العوامل البنوية: وهي العوامل ذات العلاقة بالبنية الأساسية من خدمات النقل والمواصلات والاتصالات، والموانئ والمطارات وتأسيس مناطق صناعية.

٦) الموقع الجغرافي: يعتبر الموقع الجغرافي عامل جذب للاستثمار الأجنبي، حيث أن قرب الدول المضيفة إلى الدولة الأم ومدى انتمائها إلى تكتلات اقتصادية من شأنه تقليص تكاليف النشاط الاستثماري. من جهة أخرى تضمن تصدير المنتجات إلى الدول الأعضاء في التكامل دون قيود وعقبات.

ثالثاً: الحوافز الممنوحة للاستثمار في الدول العربية:

ساد اتجاه تنافسي منذ الثمانينات من القرن العشرين بين الدول النامية، ومنها الدول العربية، على اتخاذ جملة من التدابير الكفيلة بمنح المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، ويتجلى ذلك من خلال الأتي^(١٩).

١. الحوافز الضريبية: يمكن أن تأخذ الحوافز الضريبية إشكالا منها:

(أ) تخفيض معدل الضريبة.

(ب) إتباع نظام تأجيل الضريبة.

(ت) فرض معدلات تمييزية.

(ث) ترحيل الخسائر.

(ج) تقديم معونات للاستثمار.

يختلف هذا المزيج المناسب من الحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات حسب نوع هذا الاستثمار وظروف الدولة المضيفة، بالنسبة للدولة العربية تمنح معظمها إعفاءات ضريبية وإعفاءات من الرسوم على رأس المال المستثمر.

٢. التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للمستثمر في المناطق الحرة:

٣. الضمانات الممنوحة للاستثمار: تتلخص بالتالي:

(أ) احترام حقوق المستثمر التي اكتسبها وفقا لقانون استثمار سابق.

(ب) عدم جواز الاستيلاء على استثمار أجنبي أو تأميمه إلا بقانون أو عن طريق القضاء.

(ت) حق تحويل رأس المال والإرباح.

(ث) حل المنازعات التي تطرأ بين المستثمر والدول المضيفة.

(ج) وقد وضعت اغلب الدول العربية لقوانين الاستثمار كل الطرق لحل هذه المنازعات على الشكل التالي:

(١) القضاء الوطني.

(٢) التحكيم الوطني.

(٣) التحكيم الدولي.

(٤) حل المنازعات وفقاً للمعاهدات الدولية.

المبحث الرابع وضع الدول العربية من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

تم في معظم الدول العربية. إدخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار، هدفت في مجملها الى تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية وفق أسس وضوابط محدده والى تغطية الاحتياجات التمويلية المحلية ونقل الخبرات المتطورة إلى هذه الأسواق. كما أولت اهتماماً متنامياً لخلق بيئة أكثر مواءمة وجذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وبرغم ذلك فإن هذه الجهود لم تستقطب سوى قدراً ضئيلاً من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ولا ترتقي الى المستوى المطلوب. وفيما يلي عرضاً لأهم ملامح الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠٠٠).

أولاً: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد إلى الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٠):

تشير بيانات تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠، وكما موضح في الجدول (رقم ٢). أن التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول العربية، قد شهدت زيادات متذبذبة طيلة الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٠) على الرغم ما شهدته عام ٢٠٠٩ من انخفاض مقارنة بالعام السابق حيث وصل الاستثمار الى (٨٦.٢٨٩) مليار دولار. وتمثل هذه القيمة من الاستثمارات هي (٧.٧%) من إجمالي الاستثمارات العالمية، وبينما يمثل (١٨%) من حصة الدول النامية لنفس العام، مقارنة بما يمثل (٥.٥%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي في العالم، وبما يمثل (١٥.٤%) من إجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية في عام ٢٠٠٨.

وقد استمر الانسحاب العربي للاستثمار الاجنبي المباشر بالتزايد حيث بلغت قيمته (٦٤.٣) مليار دولار خلال عام ٢٠١٠ بالمقارنة بالعام السابق، وبتراجع بلغ (٢٢) مليار دولار وبنسبة انخفاض تبلغ (٣٤.٢%). وأرجعت المؤسسة العامة للاستثمار هذا الانخفاض في التدفقات الواردة إلى الدول العربية إلى استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عالمياً^(٢٠).

أن مجمل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) بلغت (٤٤.٧) مليار دولار بنسبه تبلغ حوالي (٣٠.٦%) من إجمالي الاستثمار الاجنبي الوارد الى العالم، وبنسبه تبلغ (٥٨.٦%) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول النامية. وجدير بالذكر أن حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الواردة قد ارتفعت خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٠) مقارنة بالفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣)، حيث بلغت (٣٠.٦%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي. الوارد الى العالم، وبنسبه تبلغ (٥٨.٦%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٠) مقارنة بنسبه (٠.٧٣%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ونحو (٢.٧٧%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٣)^(٢١).

ورغم صعوبة التنبؤ بدقة ما قد تسفر عنه تفاعلات العوامل المحددة للاستثمار المباشر، وخاصة العوامل السياسية في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين من جراء الحراك الشعبي العربي الذي تشهده المنطقة العربية وردود أفعال الاعبين الدوليين. فقد رجح تقرير الاستثمار لعام ٢٠١٠ تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠١١ في المنطقة العربية. بمعدل يتراوح ما بين (١٠%-١٥%) مقارنة بتدفقاته الواردة لعام ٢٠١٠. وذلك في ضوء التطورات السياسية الأخيرة والتي ألقت بظلالها في المدى القصير على مناخ الاستثمار في المنطقة، رغم أن عدد كبير من الشركات العالمية لازالت تنتظر ألي الاستثمار في المنطقة وخصوصاً في الدول العربية النفطية المستقرة سياسياً على أنه بمنزلة الشراكة مع أغنى حكومات العالم . ويأتي ذلك بالتزامن مع توقعات باستقرار مستوى التدفقات العالمية، حيث تشير التقديرات الأولية المتاحة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد عام ٢٠١١ ألي ارتفاعها بدرجة طفيفة تبلغ (٠.٧%) لتصل إلى (١.١٢٢) مليار دولار عام ٢٠١٠ مقابل (١.١١٤) مليار دولار عام ٢٠٠٩، بينما رجحت نفس التقديرات أن تتراوح تدفقات عام ٢٠١١ ما بين (١.٣-١.٥) مليار دولار^(٢٢).

ثانياً: تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩):

صدرت الدول العربية مجتمعة استثمارات مباشرة خارج أقطارها وكما يشير (الجدول ٣) بما قيمته (١٧.٧) مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٠). شكلت تراكماً إجمالي من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية بنسبة (٩٩%)، وما نسبته (٤٩.٩%) من أجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من العالم، كما تشير البيانات لعام ٢٠٠٩. أن التدفقات الصادرة من الدول العربية قد شهدت انخفاض بلغ نسبة (٥٥.٣%) مقارنة بالعام السابق، انخفضت من (٤٤.٢) مليار دولار عام

٢٠٠٨ إلى (٢٤.٤) مليار عام ٢٠٠٩، وبما يمثل (١٠.٧%) من حصة الدول النامية ونحو (٢.٢%) من حصة الاستثمارات العالمية، مقارنة بما يمثل (١٥%) من حصة الاستثمارات الأجنبية للدول النامية، ويمثل (٢.٣%) من حصة الاستثمارات الأجنبية الصادرة من العالم عام ٢٠٠٨. ويلاحظ أن المؤشرات أعلاه هو التحسن موقع الدول العربية من حصة الدول النامية، في حين حصتها في العالم هي أقل، وما يدل على الإمكانيات المتوفرة لجذب الاستثمارات الأجنبية رغم انخفاض النسب. بعد أن تم تحليل تطورات الاستثمارات الأجنبية العربية الواردة والصادرة مع العالم والدول النامية، ألا أن الأجدر التطلع إلى دراسة تطورات الاستثمارات العربية البينية ودراسة تعظيم دورها في الدول العربية مما يشكل دعم مستمر في النمو الاقتصادي والتنمية العادلة المستدامة.

ثالثاً: تحليل تطور واتجاهات الاستثمارات العربية البينية:

١. تطور الاستثمارات العربية البينية:

لاشك في أن الاستثمارات العربية البينية التي تضاف إلى الطاقة الإنتاجية، تعتبر بمثابة المحرك لعملية التنمية العربية، إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات البينية. عبر الأقطار العربية. لذا يجب التركيز على دور الاستثمارات العربية في خلق هياكل إنتاجية واقتصادية تكاملية، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حده. وإذا نظرنا إلى مدى فاعلية تدفقات الاستثمارات العربية البينية من منظور إنمائي تكاملي، نجد أن حجم تلك التدفقات ومردودها الإنمائي التكاملي محدود للغاية ولا يرقى إلى مستوى الطموحات الإنمائية العربية. فأجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠) بلغ نحو (١٦٤.٩) مليار دولار، (جدول رقم ٤).

ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت من (١.٤٣) مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى نحو (٥.٧) مليار دولار عام ٢٠١٠ ويلاحظ أن هذه التدفقات قد شهدت طفرة كبرى خلال عام ٢٠٠٥، فقد بلغت أجمالي الاستثمارات العربية البينية المرخصة الخاصة نحو (٣٧.٣) مليار دولار وعام ٢٠٠٨ بلغت الاستثمارات المرخصة الخاصة (٣٥.٤) مليار دولار، مقابل (٥.٩) مليار دولار عام ٢٠٠٤ ونحو (٣.٩) مليار دولار عام ٢٠٠٣، ويعتبر عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ على التوالي عامين استثنائيين بكل المعايير رغم الانخفاض البسيط الحاصل عام ٢٠٠٨، وهذا الاستثناء جاء نتيجة إعادة توطین جانب مهم من الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، وتعود الطفرة الكبرى التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ الى الزيادة الكبرى التي شهدتها الاستثمارات العربية البينية إلى المملكة العربية السعودية التي جاءت على رأس قائمة الدول العربية المضيفة

للاستثمارات العربية البينية القادمة إلى المملكة، إذ بلغت نحو (٢٨.٨) مليار دولار وبنسبة (٧٥.٨%) من إجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال عام ٢٠٠٥^(٢٣). أن التنامي الملحوظ في السنوات القليلة للاستثمارات العربية البينية. يرجع حسب رأي قسم من المحليين والخبراء الى مجموعه من العوامل^(٢٤).

أولاً: العوامل الداخلية:

- (١) التحسين الإداري: والمتمثل بتحسين أساليب الترويج لمشروعات جاذبه للاستثمار، مع تحسن الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة تلك الاستثمارات.
- (٢) توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة كان أبرزها في مجال المدن الكبرى الاقتصادية وما يستلزم إليه من بنية أساسية كالطرق والموانئ الجوية والبحرية والبرية.
- (٣) التزام عدد من الدول العربية بأجراء الإصلاح الاقتصادي للتحويل من القطاع العام الى القطاع الخاص، أي برنامج التحويل إلى الملكية الخاصة (الخصخصة)، مما وفر الفرص للمستثمرين العرب من شراء وبيع مشاريع.
- (٤) انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال (عائد الاستثمار) في الخارج مقارنة بنظيرة في الدول العربية، وتحديد في مجال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز. مما كان عاملاً لزيادة الاستثمارات العربية البينية.

(٥) التطور الكبير في بعض القطاعات، حيث شهدت طفرة ملحوظة في ضخ الاستثمارات العربية وهذه القطاعات هي السياحة والعقارات والاتصالات.

ثانياً: العوامل الخارجية:

لعبت دوراً في تطوير الاستثمارات العربية البينية وكان أبرزها توجه جزء من الاستثمارات العربية في الدول الغربية. إلى وطن إلام، وارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد المالية الناجمة عن ذلك.

٢ . اتجاهات الاستثمارات العربية البينية:

ومن بيانات (الجدول رقم ٤) تشير إلى تركيز هذه التدفقات في عدد محدود من هذه الدول حيث تصدرت السودان مجموعة الدول المضيفة للاستثمارات بقيمة إجمالية (٢٩.١) مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠) وبنسبة (١٧.٧%) من الإجمالي للتدفقات الاستثمارية البينية. ثم مصر بنحو (١٥.٣) مليار دولار وبنسبة (٩.٢%) من الإجمالي تليها المغرب بنحو (٦.٢) مليار دولار وبنسبة (٣.٨%) ثم الأردن بنحو (٢.٦) مليار دولار وبنسبة (١.٦%) ثم اليمن بنحو (١.٩) مليار دولار وبنسبة (١.٢%) ثم تونس ما قيمته (١.٧) مليار دولار وبنسبة (١%) من الإجمالي. وقد شكلت هذه الدول الست نحو (٣٤.٤%) من أجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ذاتها.

ويمكن أن نلاحظ أن هذه التدفقات وحسب ما يشير إليه (الجدول رقم ٥) هي في مجالات أنشطة الخدمات على حساب قطاعي الصناعة والزراعة الأمر الذي يضر بمسيرة التنمية من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، التي تتمثل في تعميق التصنيع العربي من ناحية وتحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي، تقليل درجة الانكشاف الغذائي من ناحية أخرى. ولعل ذلك التمرکز الهائل للاستثمارات العربية البينية في السنوات الاخيرة في قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والسياحية. أما هو للتوافق مع متطلبات العولمة بالدرجة الأولى بل يمكن القول أن ذلك النمط من الاستثمارات يتكامل بدرجة أكبر مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (F.D.I) التي قدمت إلى المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، ومما يساعد على ذلك أن المنطقة العربية تعبر منطقة رخوة اقتصادياً من حيث طبيعة الرأسمالية المحلية التي تسعى إلى الربح السريع في إطار أنشطة الوساطة والتداول بالدرجة الأولى، وكذلك السلوك الربحي لمعظم الفاعلين الاقتصاديين، الأمر الذي يسهل عملية التكيف السلبي للاقتصاديات العربية مع متطلبات العولمة^(٢٥).

رابعاً: تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية:

تهدف الدول العربية إلى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية عالية من أجل حل المشكلات التي تواجهها، مثل مشكلة البطالة، وعجز ميزان المدفوعات، أو ضعف معدلات الادخار والاستثمار في عدد من دول المنطقة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لدفع التجارة والنمو الاقتصادي، لما يوفره من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال، والتعرف على الممارسات الحديثة في الإدارة والاتصال بأسواق الدول المتقدمة. لذا يقع على الحكومات العربية عبء أساسي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من تلك الاستثمارات في دعم التنمية الاقتصادية.

ومن أهم السياسات التي يمكن أن تعمل على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية هي (تحسين مناخ الاستثمار) حيث يتأثر مناخ الاستثمار كما أشرنا سابقاً وبشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويكمن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجمل السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، بأنها تلك التي تنسم^(٢٦):

- ١) عجز طفيف في الموازنة العامة.
- ٢) عجز محتمل في ميزان المدفوعات، بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية.
- ٣) بيئة اقتصادية تتصف بمعدلات متدنية للتضخم.

٤) سعر صرف مستقر.

٥) بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لإغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات.

ومن (الجدول رقم ٦) الذي يبين دليل المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية لعام (٢٠١٠) وكذلك (الجدولين رقم ٧ و٨) الخاصة بالميزان الداخلي والخارجي ومعدلات التضخم، لعشرين دولة عربية. حيث تعتبر محاولة لقياس درجة التحسن أو التراجع في أداء الاقتصاديات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار فيها حيث تبين تحسن درجة مؤشر التوازن الداخلي في المتوسط والبالغة (١.٨٤%) وهي نسبة أكبر من (١%)، وهناك تحسن في التوازن الخارجي في المتوسط والبالغة (٢%) وهي نسبة موازية إلى نسبة تحسن في مناخ الاستثمار والبالغة (٢%)، إما المؤشر المركب لدرجة المؤشر التوازن الخارجي والبالغة (١.٣٠%) وهي نسبة تدل على التحسن في هذا المؤشر لأنه أكبر من (١%) وأقل من (٢%) وحسب ما يشير إليه دليل المؤشر المركب.

٦) أما مؤشر السياسة النقدية في المتوسط يدل على عدم تحسن في السياسة النقدية، لأنها تمثل (٠.٠٥%) وهي نسبة منخفضة جدا وتشير إلى ارتفاع معدلات التضخم في أغلب الدول العربية. وجدير بالذكر أنما يشير إليه (جدول رقم ٩) بأن اتجاه معدلات النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي قد اتخذت اتجاه تصاعدي بالنسبة للعالم، لترتفع من (٠.٥%) سالب عام (٢٠٠٩) إلى أعلى نسبة عام (٢٠١٠) هي (٥%). ويتضح هذا أيضا أن ذلك الاتجاه قد ساد بالنسبة للدول المتقدمة حيث أرتفع من سالب (٣.٤%) إلى (٣%) عام (٢٠١٠) وكذلك بالنسبة إلى إجمالي الدول النامية حيث ارتفعت من (٢.٧%) عام (٢٠٠٩) إلى (٧.٣%) عام (٢٠١٠) وهي نسبة عالية. وبوجه عام يمكن القول بأن هذه النسب والتي تمثل (١.٨%) عام (٢٠٠٩) قد شهدت تحسن ملحوظا عام (٢٠١٠) يمثل (٣.٨%) في الدول العربية. عموماً هي نسب تقل عن النسب التي تحققت بالنسبة للدول النامية وللعالم.

والجدير بالملاحظة بالنسبة للدول العربية منفردة، ازدياد هذه النسبة في كل من الكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية واليمن، وذلك في ارتباط وثيق مع استغلال الثروة البترولية. مما يعضد النتيجة القائلة بأن أحد محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في الثروات الطبيعية القابلة للاستغلال التجاري. من هنا يرى الباحث أن انخفاض نسبة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال هذه الفترة المدروسة قياسا للدول النامية والعالم، منخفض بالفعل، وتعني أنه لم يكن أفضل من نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

وخلاصة القول، أن الدول العربية لم تنجح في أن تصبح موقع جذب مهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بغيرها من الدول النامية، ويمكن إرجاع انخفاض هذا التدفق إلى الدول العربية إلى عدة عوامل^(٢٧):

١ . العوامل الاقتصادية:-

تتمثل في البطء في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من هذه الدول ومحدودية عمل الخصخصة، وخاصة في قطاع الخدمات والذي يعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ويضاف إلى ذلك القوانين التي تحمي وتشجع النشاط الاقتصادي الفردي بما في ذلك الأجنبي. مثل قوانين الملكية الفردية، وقوانين تشجيع المنافسة مازالت أما في مرحلة النقاش السياسي أو التشريعي أو بداية مرحلة التنفيذ، مما يعني أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يكون لها دور فعال في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. فضلاً عن عمليات الاستحواذ والتملك بين الشركات المحلية والأجنبية لازالت محدودة. مما يفسر انخفاض تدفق هذا النوع من الاستثمار إلى الدول العربية.

٢ . العامل السياسي:-

ويتمثل بعدم الاستقرار في المنطقة العربية وعدم التوصل إلى حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية، والحروب التي شهدتها منطقة الخليج العربي، والغزو الأمريكي للعراق وانتشار عديد من العمليات الإرهابية في عديد من الدول العربية. مما أثر سلباً على ثقة المستثمرين الأجانب في اقتصاديات المنطقة العربية وقدرتها على النمو.

المبحث الخامس

تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بين الواقع والطموح

تمهيد:-

أن من الأمور المهمة التي تصطدم بها أي سياسة اقتصادية استثمارية يمكن تصميمها للتعامل مع الواقع العراقي. هي نتيجة طبيعيه للاختلال الهيكلي الاقتصادي ، وظاهرة البطالة والفقر. فالعراق بحاجة إلى إعادة بناء البنى التحتية وأعمار ما دمرته الحروب وإنعاش القطاعات الإنتاجية، كالصناعة والزراعة وتقاوم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج إلى إعادة تحديث، إضافة إلى قطاع الكهرباء والماء، ناهيك عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد من الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والنفقات، وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والأعمار، وصعوبة الحصول على قروض إضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات

الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد اضافية ولم يكن أمام الاقتصاد العراقي خيار آخر اذا ما أراد بناء وتنمية جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية سوى اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية لتأمين الحد الأدنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء.

وتكمن أهمية دور الاستثمار الاجنبي المباشر كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية وإعادة الأعمار وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي، ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الأجنبية بإمكاناته المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وإدخال الأساليب الحديثة في الإدارة والعمل وتدريب الكوادر الوطنية أداريا وفنيا. أن إشكالية تمويل التنمية وإعادة بناء ما دمرته الحروب من البنى التحتية ومدة الحصار، وردم فجوة التخلف، وهي إشكالية حقيقية برزت نتيجة لانخفاض الدخل القومي الحقيقي وقلة المدخرات طوال المدة الماضية. مما أدى إلى قلة الاستثمارات المحلية وعزوف المستثمر الأجنبي عن الدخول إلى البلاد نتيجة لقلة الأمن والأمان، ومن المعروف أن رأس المال يتصفص بالجبن وبالتالي أحجام البنوك الدولية عن الإقراض إضافة إلى ضخامة المديونية الخارجية للعراق وما يتبعها من خدمة الدين والتعويضات بالإضافة إلى تخصيصات الموازنات السنوية العراقية التي يذهب أكثر من النصف منها كمصروفات تشغيلية مقابل التخصيصات الاستثمارية. وهي نسبة لاتفي بأعباء ضخمة وبناء بلد ظروفه معروفة كالعراق. لذا فأن دراسة معوقات الاستثمار الأجنبي وموانعه ومحدداته دراسة تحليليه بعمق يشخص عمق المشكلة.

أولاً: تحليل مناخ الاستثمار في العراق (٢٨):

لعل أهم الملامح الأساسية لمناخ الاستثمار في العراق هي كالآتي:-

(١) منذ عام (٢٠٠٣) والعراق يسعى لتنشيط حركة الاقتصاد والترويج للاستثمار الاجنبي ويواصل جهوده لاستقطاب مشاركة كبار المستثمرين والبنوك في مسيرة إعادة الأعمار والبناء التي تعد حجر الأساس لتحريك الدورة الاقتصادية والنمو الحقيقي وخلق فرص العمل وذلك من خلال إصدار القوانين الخاصة بالاستثمار (قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦) وتشكيل هيئة الاستثمار وعقد المؤتمرات، وإقامة المعارض الترويجية، وإنشاء المناطق الحرة.

(٢) إما مؤشرات الأداء الاقتصادي فأن ما بعد عام (٢٠٠٣):-

(٣) بدأ حجم الناتج القومي بالانخفاض وكذلك معدلات نموه حيث بلغت (٠.٨%) وهي منخفضة بدرجة كبيرة وأسباب الانخفاض معروفة وهذا ما يشير إليه (جدول رقم ٩) عام (٢٠١٠).

(٤) أن المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار وكما يشير إليه (جدول رقم ٦). بلغت عام (٢٠١٠)، درجة مؤشر التوازن الداخلي (٣%)، ودرجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي

(٣%)، ودرجة مؤشر السياسة النقدية (صفر%). حين يمثل عجز وفائض الموازنة العامة كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي عامي (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) ما نسبته (-٢١.٨) و (-١٠.٨) على التوالي (جدول رقم ٧).

٥) انخفاض حجم الصادرات بما فيها صادرات النفط، حيث بلغت عام (٢٠١٠) وكما يشير (جدول رقم ١٠) ما قيمته (٥٣.١) مليار دولار للعالم ، (١.١) مليار دولار للدول العربية. وزيادة حجم الواردات بشكل ملحوظ بما فيها واردات المشتقات النفطية، بلغت عام (٢٠١٠) ما قيمته (٤٢.٥) مليار دولار من العالم، و(١٥.٣) مليار دولار من الدول العربية.

٦) إما بالنسبة للمؤشرات الجغرافية فأن عدد سكان العراق البالغ (٣٠) مليون، ومساحته البالغة (٣١٧.٤٣٨) كيلو متر مربع، وصلاحيه أرضه للزراعة والكثافة السكانية المعقولة، وأن نسبة القوى العاملة إلى إجمالي عدد السكان تشكل حوالي (٣٥%). كل هذا يوفر مناخا استثماريا مناسباً لمختلف الشركات.

٧) الأوضاع المالية والنقدية. أن السياسة المالية التي تتبناها الدولة ترمي إلى تقليص النفقات الجارية من خلال تخفيض حجم العمالة المتضخم في الوظائف الحكومية، وتقديم حوافز للقطاع الخاص من أجل استيعابها، وتحاول الدولة توجيه الجزء الأكبر من هذه النفقات إلى مجالات استثمارية نشطة لزيادة إنتاجية القطاع العام وتحفيز القطاع الخاص.

٨) سعر الصرف حافظ على حد (١١٧٠) دولار عام (٢٠١٠) كما يشر (جدول رقم ١١).

٩) إما التوزيع النوعي والجغرافي للتجارة الخارجية، فكما هو معروف أن النفط يشكل أهم ركن من صادرات العراق، بينما تشكل المواد الكهربائية والغذائية أهم ركن من أركان الواردات للأسواق العراقية.

١٠) إما المناخ السياسي والثقافي، يتميز المجتمع العراقي بالتعددية الحزبية والثقافية معا وحرية الفكر مكفولة لكل مواطن، وتواجد منظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط الدينية وخصوصاً بعد عام (٢٠٠٣).

أن من الملاحظات الأساسية حول تقييم مناخ الاستثمار هذا في العراق. ألا أن معطيات الاقتصاد العراقي تشير إلى أنه من الاقتصاديات المتعددة الموارد، وإذا ما أستثمر بشكل جيد سيكون من الاقتصاديات الكبيرة. كما أن اتساع حجم السوق العراقية يمكن أن يكون مشجعا للمستثمرين الأجانب.

ثانياً: مزايا ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:-

١ . مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

بالرغم من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي. ألا أنه يواجه العديد من الصعوبات ويلاقي معارضة من الذين يعتبرون الاستثمار الأجنبي هو سيطرة رأس المال الأجنبي على المفاصل الاقتصادية في الدول التي تطلب هذا الاستثمار. وبالتالي تفقد هذه الدول سيطرتها على مقدراتها الاقتصادية، ولكن تبقى مزاياها الايجابية أكبر من سلبياته. ومن هذا المنظور شرع العراق في وضع الآليات اللازمة لتشجيع الاستثمار الاجنبي وكانت نقطة البداية في إيجاد السند القانوني لعملية الاستثمار الأجنبي في العراق. فقد بذلت جهود كبيرة في هذا المجال من قبل الوزارات العراقية وكللت بإصدار قانون الاستثمار الاجنبي رقم (١٣) لعام (٢٠٠٦)، والذي انبثقت عنه هيئة الاستثمار الوطنية،^(٢٩) مقدما تسهيلات وخدمات خاصة بالمستثمرين لإغراض المساهمة في إعادة بناء البنى التحتية والمشاريع الصناعية والزراعية والسياحية، وعلى الرغم من مرور عدة سنوات على تشريع هذا القانون فأن النتائج لازالت متواضعة جداً، مع كل الجهود المبذولة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار. وذلك بفعل الافتقار إلى آليات عمل في التطبيق. إذ أن هناك تردد لدى رأس المال الاجنبي في الولوج للسوق العراقية لعدم الوضوح في الإجراءات القانونية وكذلك الإدارية وشروط غير عمليه وطارده للمستثمرين^(٣٠) والسؤال الذي يطرح نفسه، هل يمتلك العراق المقومات التي تشجع الاستثمارات الأجنبية، وهل هناك محددات ومخاطر^(٣١)؟.

في البدء أن هناك أثار سلبية للاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد العراقي ولعدة عوامل:-
أن قسماً منها في المفهوم الاقتصادي لا تمثل استثمارات كونها تمثل استثمارات غير إنتاجية لكونها عملية شراء أموال القطاع العام. ضمن منظور التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ضمن ما يسمى بالخصخصة. (نقل ملكية الشركة من ملكية وطنية إلى الأجانب).
أ) أن هذه الاستثمارات لا تولد أضافه جديده في صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنما تمثل إعادة تنظيم للأصول المالية لفروع الشركات الدولية الموجود في الدول المضيفة لهذه الاستثمارات. فإذا ارتفعت قيمة الأصول تم احتسابها من وجهة نظر الشركة إلام كاستثمارات جديدة في العراق.
ب) توجه قسم من هذه الاستثمارات نحو الاستثمارات المضرة بالبيئة، وذلك لاعتمادها على الانخفاض في أسعار النفط كون العراق بلدا نفطيا.
ت) قيام صناعات قد لا تخدم السوق العراقية والاقتصاد العراقي، لأنها قد تتعارض مع توجهات الشركات الأجنبية.

ث) ورغم هذه السلبيات أن هناك مجموعه من المميزات التي تشجع الاستثمار الاجنبي في العراق ويمكن تلخيصها بالتالي:-

أ) تعتبر السوق العراقية بأوسعها مشجعة إلى جذب الاستثمار الأجنبي، وذلك بارتفاع الطلب الناتج من القوى الشرائية للمستهلكين، مع نمو الاقتصاد العراقي والمتمثلة بوفرة السلع المحلية وإحلالها محل السلع المستوردة من قبل المستثمرين الأجانب.

ب) بالمهارة والكفاءة والخبرات التي تمتلكها القوى العاملة، وامتلاك الاقتصاد العراقي على قوة عاملة عاطلة مؤهلة للعمل لدى المستثمرين الأجانب وبأجور مخفضة مقارنة بالأيدي العاملة الوافدة.

ت) إمكانية الدخول إلى الأسواق في الدول الأخرى وذلك من خلال الاستفادة من مناطق التجارة الحرة، والاتفاقات المعقودة بين العراق والدول العربية واتساع نطاق التجارة البينية.

ث) في العراق اليوم يمثل النفط مركز الصدارة بين القطاعات ذات الجاذبية، والعراق يمثل المرتبة الثالثة عشر عالمياً على مستوى الدول المنتجة للنفط. بينما يحتل المرتبة الثالثة من حيث الاحتياطي المؤكد. وأن أكثر الدلائل تشير أن لدى العراق إمكانات أكبر في مجال النفط لأن جزءاً من الحقول المعروفة قيد التطوير، ولا يزال معظم البلد غير مستكشف^(٣٢)، ويبيع النفط ومشتقاته بأسعار منخفضة جداً مما يدل على انخفاض تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة الإرباح بالنسبة للشركات المستثمرة سواء كان كماده أولية في الصناعة أو في الاستخدامات الأخرى في الطاقة.

ج) أن هذه العوامل رغم مالها من أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ألا أنها لم يكن لها أي أثر ايجابي كون البيئة العراقية طاردة، وأهم من ذلك هو أن رؤوس الأموال العراقية أخذت طريقها إلى الخارج. ويعني هذا أن هناك محددات ومعوقات للاستثمار الأجنبي في العراق.

٢ . محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في العراق:-

أ) يعتبر الأمن هو التحدي الأول للاستثمار، إما التحدي الثاني للاستثمار فهو الفساد الإداري والمالي. (٣٣) وبذلك أصبح العنف المستمر والفساد أبرز تحديات الاستثمار في العراق، وحسب استبيان أجرته وحدة (أيكونومست أنتجلس بونت)، شمل عينه من (٣٦٧) من المدراء التنفيذيين من (٥٢) بلد. تصدر الأمن (٦٩%)، والفساد (٤٥%) هي أبرز المحددات والمخاطر والعوائق والقيود التي تواجه الاستثمار في العراق، لكن (٧٠%) من مسؤولي الشركات العاملين في العراق المشمولين بالاستبيان توقعوا أن يتحسن الوضع الأمني مقابل (٥%) توقعوا أن يتوجه الوضع نحو التدهور^(٣٤).

ب) أن القيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها المساندة، والتي تتضمن (مواد البناء والمكائن والمقاولين والإداريين والمهندسين) فضلاً عن البنى التحتية. أن زيادة المشاريع تنطوي على طلب تزايد للعوامل الساندة، فإن شحها أو قلة تلك

العوامل تؤدي إلى رفع مستوى أسعارها وبالتالي إلى زيادة كلفة المشروع، والتي تعني هبوط العائد، مما يجعل المشروع قليل الجدوى ومتوقف عن التنفيذ وهذا يعني أن البلد لا يستوعب المشروع.

ت) المحددات السياسية. والمتمثلة بأن يكون للمناخ السياسي في البلد له أهمية كبيرة في التأثير على القرار الاستثماري، وبصورة عامة يمكن أن نرى الاقتصاد السياسي في العراق وحسب مراقبين دوليين وأجانب يركز إلى حد كبير على المحسوبية والفساد، وتستغل الطبقة السياسية الفراغ السياسي لتوسيع إقطاعياتها. ففي الاقتصاد المتذبذب في الجنوب (على سبيل المثال) تسيطر كيانات سياسية معينة على نشاط ميناء البصرة. وعلاوة على ذلك فإن البرلمان العراقي بطيء جدا في التحرك وإصدار التشريعات اللازمة، وكذلك تشريع قانون الانتخابات الوطنية. وقد يخلق الغموض السياسي عقبات إضافية تحد من إقبال المستثمرين للاستثمار في العراق^(٣٥). وتعلل جميع الأطراف بذرائع كثيرة منها الوضع الأمني ومنها عدم قدرة العراق الحالية على تلبية احتياجات الاستثمار وتلك القوى السياسية في عملية بناء دولة حقيقية. وحسب المصادر الإعلامية فإن دولا كثيرة أبلغت العراق أنها تترتب لغاية ما يشهد العراق من استقرار. والاستقرار هنا لا يعني الوضع الأمني فقط وإنما السياسي والعملية الجارية فيه، فليس من المعقول أن تغامر شركة أو دولة في الاستثمار في بلد يفشل البرلمان لمدة طويلة في أقرار قوانين حيوية لمستقبله، وليس من المعقول إعطاء ضمانات للمستثمر في ظل غياب عملية سياسية غير مستقرة كما أن الاستثمار لا يتحقق بضمانات فرد واحد أو مجموعة واحدة في بلد فيه جهات متعددة تصنع القرار^(٣٦).

ث) أن تدهور البنى التحتية والتي تمثل حسب الاستبيان الذي أجرته (وحدة أيكونومست أنتجلس بونت) هو (٣٨%) من المخاطر التي تواجه الاستثمار في العراق^(٣٧). وانعدام الخدمات جعل المسؤولين العراقيين يقولون أن العراق يحتاج إلى أكثر بكثير من الاستثمارات النفطية لان البنى التحتية الرئيسة في البلد (الطرق، الجسور، إضافة إلى الكهرباء) يحتاج إلى إعادة بناء والبلد الآن بأمر الحاجة إلى الرأس مال والخبرة الخارجيين لانجاز هذه الأهداف. وقد قامت بغداد ببعض الخطوات المتواضعة نحو فتح قطاع النفط أمام الاستثمار، ألا أن إلى الآن لا يزال الفساد (المالي والإداري) واختلال (الوضع الأمني) يمثل بين فترة وأخرى العقبة الرئيسة أمام المستثمرين الأجانب خاصة الأمريكيين المحتملين. ورغم اتخاذ بعض الخطوات لمعالجة هذه القضية فإن الشركات الأجنبية ترى أن المخاطر المختلفة والشكوك بشأن النظام لاتزال أكبر من أن يفكر المرء باستثمارات كبيرة^(٣٨).

ج) المحددات والقيود التكنولوجية. يجب عدم نسيان عزلة العراق. حيث أنزل العراق لمدة (٣٠) عاما عن الاقتصاد العالمي، والعراق أبعد عن التعامل مع الاقتصاديات العالمية، والعالم يشهد تحولات كبيرة لم يلمسها العراق أو يستفيد منها حتى الآن أو يندمج مع الاقتصاد العالمي. مما خلق فجوة

تكنولوجية. فبدون التكنولوجيا ووسائل الإنتاج المتطورة والحديثة سيعاني العراق من إنتاجية متدنية، وكفاءة واطئة تقلل من قدرته التنافسية كما وأن عدم توفر الموارد الحكومية وضعف القطاع الخاص ساهمت هي الأخرى في تدهور مراكز البحث العلمي^(٣٩).

(ح) الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، ومنها عدم وضوح السياسة النقدية واستقرارها والمتمثلة (سعر صرف العملة، الديون الخارجية، وموضوع التعويضات)، كذلك ما يتعلق بعدم وضوح السياسة المالية (الضرائب).

(خ) يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. إذ أن التضخم يعطل أليه الأسعار ويفقد ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات. كما تضعف وظيفة العملة المحلية كمستودع للقيمة. ويتبع تلك الاختلالات في الأسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في التنبؤ بتكاليف الإنتاج والإرباح المتوقعة وعليه فأن التضخم يؤدي إلى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع الطويلة الأجل^(٤٠).

(د) أن البنية العراقية تفتقر إلى الشفافية التي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات المتعددة الجنسية وأصحاب رأس المال، والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين على إمكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية الداخلية.

واستناداً لما تقدم يصبح لدى الباحث رأي يدل على أن الاقتصاد العراقي، ومنذ عام (٢٠٠٣) تحتل قضية الموقف من الاستثمار الأجنبي المباشر مساحة مهمة من الجدل بين مدافع عنها ومعارض لها. ونقول أن الاستثمار الأجنبي يجد صعوبة في التوجه إلى العراق في ظل عدم اليقين والضبابية وعدم الوضوح الذي تتسم به الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية. وإذا كانت الظروف الأمنية القلقة التي عمت العراق في السنوات السابقة غير مشجعة لاجتذاب المستثمرين الأكفاء فأن التحسن النسبي للواقع الأمني يعطي بارقة أمل في تحفيز المستثمرين. غير أن البيئة الأمنية المناسبة لاتكفي لوحدها لإغراء المستثمرين. إذ لابد من العمل على تحسين وتنظيم الأطر القانونية والإجرائية والإدارية والاقتصادية اللازمة للتعامل معها، وأن تصاغ بدقه الحقوق والامتيازات^(٤١).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

(١) تشير الدراسات أن الجدل لا ينتهي حول جدوى الاستثمارات الأجنبية. فالرأي الكلاسيكي يشير إلى أن الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي، أما الرأي الحديث فإنه يؤكد على أن الاستثمارات هي أنجح

آليات التنمية الشاملة في البلد المضيف. وما بين هذين الرأيين يوجد فريق ثالث يرى أن الاعتراف بوجود أهداف مشتركة بين أطراف الاستثمار، شركات عالمية، البلد المضيف، البلد إلام. يمثل ركيزة أساسية لنفعل الاستثمارات الأجنبية ويتحقق الهدف من الاستثمار من خلال الإدارة الجيدة بين الأطراف الثلاثة والالتزام بميثاق أخلاقي وسلوكيات لا تتعارض مع مصالح بعضها البعض (٤٢).

(٢) تبين ارتفاع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفاعاً معتدلاً. وقد تمكنت الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الانتقالية لأول مرة من اجتذاب أكثر من نصف التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التدفقات الخارجية من الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الاقتصاديات قد بلغت مستويات مرتفعة قياسية، وعلى النقيض من ذلك استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة.

(٣) سادة اتجاه تنافسي منذ الثمانينات من القرن العشرين بين الدول العربية، على اتخاذ جملة من التدابير بمنح المزيد من المزايا والحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب. ألا أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر أليها ما زالت تعاني من العديد من المعوقات السياسية، القانونية، التشريعية، والإدارية.

(٤) تبين أن انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة المدروسة قياساً للدول النامية والعالم. لم يكن أفضل من نمو تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، مما يدل على أن الدول العربية لم تنجح في أن تصبح منطقة جذب مهمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بغيرها من الدول النامية، ويرجع هذا إلى عدة أسباب اقتصادية منها وأسباب سياسية. متمثلة بالتكؤ في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول العربية ومحدودية عمل الخصخصة وعدم الاستقرار في المنطقة.

(٥) يظهر أن المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي ليست وليدة اليوم بل أنها ناتجة عن تراكمات على مدى ثلاثة عقود. انعكست في تدمير النشاطات الإنتاجية. صناعية، زراعية، وخدمات. أضافه إلى انتشار البطالة والفقر، وبالتالي ورث الاقتصاد العراقي في ضل المرحلة الحالية واقعا يتسم بالتخلف ومكبل بالعديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من نشاطه وقدرته على مواكبة السياسة الاقتصادية العالمية الجديدة التي تتسم بحرية التجارة واعتماد آليات السوق والمعايير الاقتصادية بدلاً من الإجراءات الإدارية المعتمدة سابقاً (٤٣).

(٦) ظهر أن قرارات الاستثمار من قبل الشركات الاجنبية في العراق يتأثر بعدد كبير من العوامل منها، عوامل موقعه كالمنافسة، وحجم السوق. وعوامل سياسيه واقتصادية كثيرة. حيث أن الاستقرار

السياسي والاقتصادي والأمني مازالت هي المحدد الأهم والعوامل ذات التأثير الأكبر في قرارات الشركات الأجنبية في العراق. وبالرغم ما أن مناخ الاستثمار في العراق فيه نقاط قوة كبيرة في نفس الوقت يعاني من نقاط خلل أو ضعف . فضلا عن وجود فرص ممتازة للاستثمار الأجنبي مع وجود تهديدات حقيقية.

(٧) في العراف اليوم يمثل النفط مركز الصدارة بين القطاعات ذات الجاذبية، وأن اتفاقيات استثمارات النفط التي يطمح العراق لزيادة الطاقة الإنتاجية لرفع عائداته. فهي مازالت أملاً بعيدة وانجازات بطيئة ومتعثرة، وأسلوب المزايدات يحيق بها مخاوف وشكوك كثيرة وسط خلافات على الاستثمار والحقوق بين الأكراد الذين بدأوا باستغلال نفط الشمال لمصلحتهم دون الرجوع إلى بغداد، وبين وزارة النفط العراقية التي أعلنت مقاطعة كل شركه تتعامل مع الأكراد ووضعتها في القائمة السوداء.

ثانيا: التوصيات:

(١) أهمية رفع معدلات نمو الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية. وهو ما يتطلب توفير مناخ جاذب للاستثمار يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية، على أن يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التي تسهم في مجالات واعدته في قطاعي الصناعة من خلال تنويع القطاع الصناعي، كذلك تعظيم الاستفادة من فرص الإنتاج الزراعي باستخدام التكنولوجيا المتطورة التي تكفل رفع إنتاجية هذا القطاع يضاف إلى ذلك أهمية استخدام الفرص الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويسهم في تحقيق هذا الاتجاه تحقيق التوازن بين كل من سياسيي تشجيع الصادرات وإحلال الواردات. حيث تعكس الموارد غير مستغلة في الوطن العربي فرصا واعدة لتحقيق ذلك.

(٢) ضرورة وضع إستراتيجية واضحة لتنظيم الاستفادة من الاستثمارات العربية البينية، بما يكفل الاستغلال الأمثل للموارد العربي بما فيها الموارد البشرية.

(٣) ضرورة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاديات الدول العربية. للاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها العولمة. مع تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية، مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.

(٤) ضرورة قيام سياسات الحكومة العراقية بتشجيع رؤوس الأموال العربية. خصوصا من دول الخليج العربي، ورؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في العراق، وذلك من خلال تفعيل قانون الاستثمار، وتقديم الضمانات المطلوبة للمستثمرين، وتهيئة الأرضية المناسبة للاستثمار من خلال زيادة الوعي

المالي والمصرفي وفتح المزيد من المصارف الكبرى، وتفعيل دور سوق العراق للأوراق المالية وإصدار القوانين المطلوبة^(٤٤).

٥) أن توجه الاستثمارات الأجنبية في العراق لا تتحقق بكثرة المؤتمرات والسفريات والجولات على البلدان. فهي جولات ذات أهداف سياسية أكثر من كونها اقتصادية. فالاستثمار لأعمار العراق ظل طوال السنوات الماضية يحتاج إلى مصداقية وجديه من جميع الأطراف (الحكومة العراقية) (والقوى السياسية) في البلد وضرورة توحيد موقفها من الاستثمار. وكذلك الجدية والمصداقية من الدول المانحة وشركاتها ومؤسساتها، ونعني بالجدية والمصداقية أن نلاحظ تحركا مستمرا نحو العراق بدلاً من جمود العملية وعثرها.

٦) أن النفط ليس حلاً فريداً لكل مشكلة اقتصادية، وليس هو الحل السحري لكل مشاكل الاقتصاد العراقي عبر عائداته، ولكن لا بد من تنمية قطاعات الزراعة والسياحة والنقل، وبذل الجهود الحثيثة في إدارة الموارد المالية وتحقيق التنمية المتوازنة التي ستعمل على تطوير الاقتصاد الوطني. وأن تكون العائدات عبر مساهمة فاعلة للقطاعات الغير النفطية، من خلال تحفيز القطاعات الخاملة نحو تحقيق الإنتاج عبر إنعاشها بأرباح القطاعات الفاعلة والمثمرة، وبذلك تحقق التكاملية في الأداء لبناء اقتصاد عراقي متين وقوي لقطاعات الخدمات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث لا بد أن نذكر هنا وعلى مدى العصور السابقة، أن العراق أنشأ اقتصاداً وطنياً متعدد القطاعات وكان متميزاً في بعضها، الزراعة، السياحة، التجارة..... وبالتالي أن العراق اليوم بحاجة إلى توضيح أنموذجه الاقتصادي وسبل تنويع دخلة الوطني.

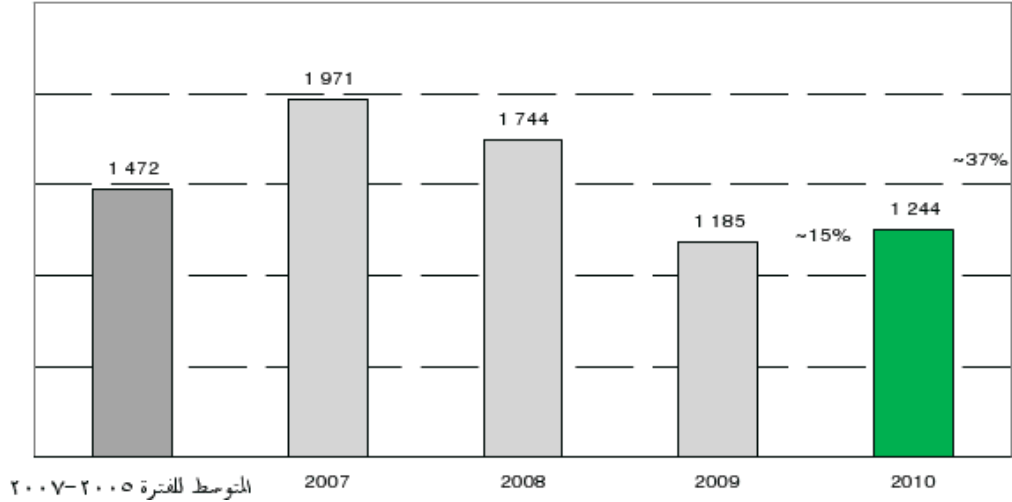
٧) ضرورة وجود شبكات اتصالات متطورة تسمح وتساعد على الاتصال مع مختلف الأسواق الإقليمية والعالمية لتبادل المعلومات، وربما البيانات المساعدة في استخدامها للدراسات التحليلية.

٨) ضرورة انحسار دور الجماعات الضاغطة من الأحزاب والقوى المتطرفة. إذ أن وجود مثل هذه الجماعات وممارستها الضغط على مشروعات الاستثمار سيؤدي الى نزوعها للهرب خارج البلاد. وأخيراً. إذا كان الوضع الأمني والفساد الإداري هو السبب الأكثر تأثيراً في أحجام الكثير من المستثمرين من الدخول إلى السوق العراقية رغم المميزات الممنوحة والتي يمكن استغلالها. عليه أصبح من الضروري بذل الجهود الحثيثة والمكثفة لغرض استتباب الأمن ومحاربة الفساد الإداري والمالي من خلال تفعيل وبجديه دور الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية المتخصصة وبنافذة واحدة لتسهيل مهمة الإجراءات الأخرى.

الجدول

شكل رقم (١)

التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، المتوسط للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ (مليارات الدولارات)



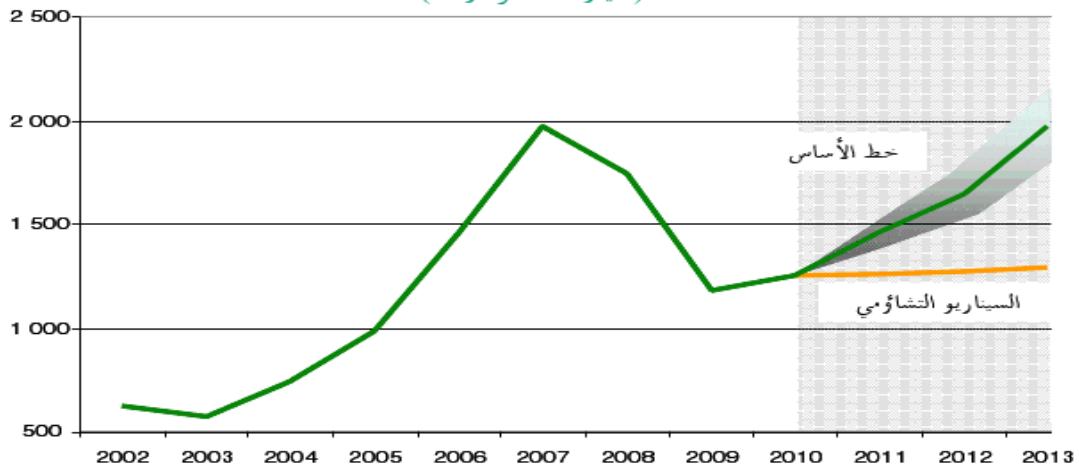
المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١ (UNCTAD, World Investment Report 2011)

شكل رقم (٢)

التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠١٠-٢٠٠٢،

والإسقاطات المتعلقة بالفترة 2011-2013 (بمليارات الدولارات)

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١ (UNCTAD, World Investment Report 2011)



سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اشارة خاصة للعراق

جدول رقم (١) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب المنطقة، ٢٠٠٨-٢٠١٠
(مليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

المنطقة	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر			التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر		
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
العالم	١٧٤٤	١١٨٥	١٢٤٤	١٩١١	١١٧١	١٣٢٣
الاقتصادات المتقدمة	٩٦٥	٦٠٣	٦٠٢	١٥٤١	٨٥١	٩٣٥
الاقتصادات النامية	٦٥٨	٥١١	٥٧٤	٣٠٩	٣٢١	٣٢٨
أفريقيا	٧٣	٦٠	٥٥	١٠	٦	٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٠٧	١٤١	١٥٩	٨١	٤٦	٧٦
غرب آسيا	٩٢	٦٦	٥٨	٤٠	٢٦	١٣
جنوب وشرق وجنوب شرقي آسيا	٢٨٤	٢٤٢	٣٠٠	١٧٨	١٩٣	٢٣٢
جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة	١٢١	٧٢	٦٨	٦٠	٤٩	٦١
الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمهتة والصغيرة ^١	٦٢,٤	٥٢,٧	٤٨,٣	٥,٦	٤,٠	١٠,١
أقل البلدان نمواً	٣٣,٠	٢٦,٥	٢٦,٤	٣,٠	٠,٤	١,٨
البلدان النامية غير الساحلية	٢٥,٤	٢٦,٢	٢٣,٠	١,٧	٣,٨	٨,٤
الدول النامية الجزرية الصغيرة	٨,٠	٤,٣	٤,٢	٠,٩	٠,٠	٠,٢
للتذكير: النسبة المئوية للتصنيف في التدفقات						
العالية للاستثمار الأجنبي المباشر						
الاقتصادات المتقدمة	٥٥,٣	٥٠,٩	٤٨,٤	٨٠,٧	٧٢,٧	٧٠,٧
الاقتصادات النامية	٣٧,٧	٤٣,١	٤٦,١	١٦,٢	٢٣,١	٢٤,٨
أفريقيا	٤,٢	٥,١	٤,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١١,٩	١١,٩	١٢,٨	٤,٢	٣,٩	٥,٨
غرب آسيا	٥,٢	٥,٦	٤,٧	٢,١	٢,٢	١,٠
جنوب وشرق وجنوب شرقي آسيا	١٦,٣	٢٠,٤	٢٤,١	٩,٣	١٦,٥	١٧,٥
جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٦,٩	٦,٠	٥,٥	٣,٢	٤,٢	٤,٦
الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمهتة والصغيرة ^٢	٣,٦	٤,٤	٣,٩	٠,٣	٠,٣	٠,٨
أقل البلدان نمواً	١,٩	٢,٢	٢,١	٠,٢	٠,٠	٠,١
البلدان النامية غير الجزرية	١,٥	٢,٢	١,٩	٠,١	٠,٣	٠,٦
الدول النامية الجزرية الصغيرة	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١.

سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية اشارة خاصة للعراق

جدول رقم (2) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2000-2009)

الدولة/ السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الاجمالي
السعودية	183	504	453	778	1,942	12,097	17,140	22,821	38,151	36,458	130,528
الامارات	(506)	1,184	1,314	4,256	10,004	10,900	12,806	14,187	13,700	4,003	71,847
مصر	1,235	510	647	237	2,157	5,376	10,043	11,578	9,495	6,712	47,990
لبنان	964	1,451	1,336	2,860	2,484	3,321	3,132	3,376	4,333	4,804	28,061
قطر	252	296	624	625	1,199	2,500	3,500	4,700	4,107	8,722	26,524
السودان	392	574	713	1,349	1,511	2,305	3,541	2,436	2,601	4,633	20,056
المغرب	422	2,808	481	2,314	895	1,653	2,450	2,803	2,487	3,134	19,449
الاردن	913	274	238	547	937	1,984	3,544	2,622	2,829	2,429	16,317
ليبيا	141	(113)	145	143	357	1,038	2,013	4,689	4,111	2,674	15,198
الجزائر	438	1,196	1,065	634	882	1,081	1,795	1,662	2,646	2,540	13,939
تونس	779	487	821	584	639	783	3,308	1,616	2,758	1,688	13,462
سلطنة عمان	83	5	122	26	111	1,538	1,597	3,332	2,359	2,211	11,384
البحرين	364	80	217	517	865	1,049	2,915	1,756	1,794	257	9,814
عمانية	270	110	115	160	320	583	659	1,242	1,467	2,570	7,496
العراق	(3)	(6)	(2)	(0)	300	515	383	972	1,856	1,452	5,466
اليمن	6	136	102	6	144	(302)	1,121	917	1,555	655	4,338
موريتانيا	40	77	67	102	392	814	106	138	338	(3)	2,071
الكويت	16	(175)	4	(68)	24	234	122	116	(51)	1,112	1,334
جيبوتي	3	3	4	14	39	59	164	195	234	100	815
الصومال	0	0	0	(1)	(5)	24	96	141	87	108	451
فلسطين	62	19	9	18	49	47	19	28	52	33	335
اجمالي الدول العربية	6,056	9,418	8,476	15,101	25,245	47,600	70,453	81,328	96,908	86,289	446,874
الدول القارية	256,465	214,696	176,063	183,912	291,919	330,130	434,366	564,930	630,013	478,349	763,220
الدول العربية العالم	1,401,466	825,280	628,114	565,739	732,397	985,796	1,459,133	2,099,973	1,770,873	1,114,189	1,454,593
(% من العالم)	0.4	1.1	1.3	2.7	3.4	4.8	4.8	3.9	5.5	7.7	30.7

مليون دولار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام 2010، ص 247.

سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية اشارة خاصة للعراق

جدول رقم (3) تناقصات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2009)

الدول العربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الاجملي
البحرين	423.7	213.7	441.1	861.2	2,203.3	3,748.6	10,391.3	14,597.7	16,300.0	2,722.9	52,008.3
البحرين	(300.1)	(242.0)	(78.0)	(5,016.0)	2,811.0	6,142.1	8,240.0	10,168.0	3,663.0	8,767.0	33,076.0
البحرين	1,660.0	45.8	2,020.0	473.0	73.7	8,802.9	6,977.8	12,729.9	1,450.3	8,956.9	38,874.0
البحرين	17.7	17.2	(21.0)	33.2	407.9	361.9	127.4	6,180.2	8,033.7	3,772.1	16,980.4
البحرين	88.0	(174.8)	(103.0)	82.8	(383.0)	133.0	(634.0)	3,833.0	5,933.0	1,365.0	10,144.0
البحرين	100.4	1.2	0.2	811.0	827.1	716.6	874.7	948.1	988.8	1,056.8	8,088.4
البحرين	9.8	218.0	190.2	741.4	1,036.8	1,135.4	830.1	1,886.1	1,920.6	(1,791.6)	6,338.2
البحرين	61.2	12.4	27.8	20.7	182.9	82.0	142.4	894.8	1,920.2	671.1	3,897.6
البحرين	63.6	87.1	28.4	12.2	30.9	74.8	445.1	821.4	485.2	470.0	2,326.4
البحرين	(2.0)	56.0	0.0	83.4	41.8	233.8	274.8	(38.4)	686.2	406.7	1,846.7
البحرين	13.0	9.0	88.8	14.2	267.9	68.8	34.8	286.4	317.9	303.9	1,442.8
البحرين	213.2	377.3	359.7	43.6	(45.9)	13.0	126.1	(8.1)	(3.0)	38.2	1,110.7
البحرين	-	-	-	-	-	83.7	365.0	3.0	38.8	116.6	660.8
البحرين	(3.8)	0.8	38.3	61.4	21.6	86.0	66.9	63.3	88.0	88.4	421.2
البحرين	42.8	8.1	122.1	66.7	64.3	79.3	(11.4)	2.0	1.6	(2.8)	354.2
البحرين	8.8	91.8	188	(3.7)	18.2	180.2	(188.1)	48.1	12.8	72.4	227.0
البحرين	1.8	6.8	8.6	6.4	4.2	12.8	33.1	20.1	41.8	78.7	207.9
البحرين	-	-	-	-	-	-	7.3	10.7	88.2	48.0	181.2
البحرين	-	-	-	(1.0)	4.0	2.0	6.1	9.8	4.1	-	13.0
البحرين	2,288.8	888.1	3,107.4	(1,761.3)	7,400.0	18,708.7	27,282.1	60,747.8	44,180.4	24,422.6	177,088.0
البحرين	104,898.2	82,803.2	48,888.6	45,488.7	120,423.0	127,140.3	228,880.8	282,147.0	288,236.8	228,168.8	177,287.3
البحرين	1,232,888.2	763,078.8	837,065.4	686,752.3	820,262.8	883,082.9	1,410,678.3	2,287,647.3	1,883,783.7	1,100,883.2	354,373.3
البحرين	0.2	0.1	0.8	(0.3)	0.3	2.1	1.9	2.2	2.3	2.2	60.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام 2010، ص 248.

سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية اشارة خاصة للعراق

جدول رقم (4) تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995-2010)

[illegible]

المصدر: العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام 2010، ص 245.

سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية اشارة خاصة للعراق

جدول رقم (5) التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عام

(2010)

مليون دولار

الدولة / القطاع	الصناعة	الزراعة	الخدمات	أخرى	الإجمالي
السودان	328.7	121.0	2.459.6	..	2.909.2
المغرب	90.5	..	397.0	128.3	615.8
اليمن	105.8	0.5	85.5	..	191.8
تونس	22.9	..	125.0	18.5	166.4
المجموع	547.9	121.5	3.067.1	146.8	3.883.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام 2010، ص 243.

جدول رقم (6) المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية عام (2010)

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة التقديرية
الأردن	2	0	0
الإمارات	3	3	0
البحرين	(1)	3	0
تونس	1	0	0
الجزائر	3	3	1
جيبوتي	3	2	0
السعودية	3	3	0
السودان	2	2	0
سورية	(1)	1	0
العراق	3	3	0
سلطنة عمان	3	3	0
قطر	3	3	0
الكويت	3	3	0
لبنان	1	0	0
ليبيا	3	3	0
مصر	(1)	0	0
المغرب	(1)	0	0
موريتانيا	3	3	0
اليمن	3	3	0
المتوسط	1.84	2.00	0.05
المؤشر المركب	1.30		
2010			

دليل المؤشر المركب

أقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام 2010، ص 235.

جدول رقم (7) مؤشر سياسة التوازن الداخلي
(عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي)

الدولة	2009	2010	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الكويت	23.5	17.4	(17.40)
قطر	15.2	12.8	(12.80)
ليبيا	7.0	9.2	(9.20)
السعودية	(4.7)	7.7	(12.40)
عمان	(1.2)	6.2	(7.40)
موريتانيا	(5.1)	(0.4)	(4.70)
جيبوتي	60	(0.5)	(4.10)
تونس	(2.6)	(1.2)	(1.40)
الإمارات	(12.6)	(1.3)	(11.30)
السودان	(4.6)	(1.9)	(2.70)
الجزائر	(6.8)	(2.7)	(4.10)
اليمن	(10.2)	(4.0)	(6.20)
المغرب	(2.1)	(4.2)	2.10
سورية	(2.9)	(4.8)	1.90
الأردن	(8.5)	(5.4)	(3.10)
ليتوان	(8.2)	(7.2)	(1.00)
البحرين	(6.6)	(7.8)	1.20
مصر	(6.9)	(8.1)	1.20
العراق	(21.8)	(10.8)	(11.00)
الدول العربية	(3.4)	(0.4)	(5.39)

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

ارتفاع أكثر من 10 نقاط منوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط منوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط منوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة منوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 1 نقطة منوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة منوية	انخفاض العجز أكثر من 3.5 نقطة منوية
3-	2-	1-	0	1	2	3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام 2010، ص 237.

جدول رقم (8) مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)

الدولة	2009	2010	التغير في المؤشر (نقاط منوية)
السودان	11.30	13.00	1.70
اليمن	3.70	12.10	8.40
مصر	11.70	11.60	(0.10)
موريتانيا	2.20	6.10	3.90
السعودية	5.10	5.40	0.30
العراق	(2.80)	5.10	7.90
الأردن	(0.70)	5.00	5.70
ليتوان	1.20	4.50	3.30
سورية	2.80	4.40	1.60
تونس	3.50	4.40	0.90
الجزائر	5.70	4.30	(1.40)
الكويت	4.00	4.10	0.10
جيبوتي	1.70	4.00	2.30
عمان	3.50	3.30	(0.20)
ليبيا	2.80	2.40	(0.40)
اليحرين	2.80	2.00	(0.80)
المغرب	1.00	1.00	0.00
الإمارات	1.60	0.90	(0.70)
قطر	(4.90)	(2.40)	2.50
الدول العربية	2.96	4.80	1.84
العالم	2.46	3.74	..
مجموعة الدول المتقدمة	0.14	1.56	..
مجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية	5.19	6.21	..

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم يكثر من 25 نقطة مئوية
0	1	2	3

جدول رقم (9) معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية

الدولة	2009	2010
الجزائر	2.4	3.3
البحرين	3.1	4.1
العراق	4.2	0.8
الكويت	(5.2)	2.0
لبنان	(2.3)	4.2
عمان	1.1	4.2
قطر	8.6	16.3
السعودية	0.6	3.7
السودان	6.0	5.1
الإمارات	(3.2)	3.2
اليمن	3.9	8.0
جيبوتي	5.0	4.5
مصر	4.7	5.1
الأردن	2.3	3.1
ليتوان	8.5	7.5
موريتانيا	(1.2)	4.7
المغرب	4.9	3.2
سورية	6.0	3.2
تونس	3.1	3.7
الدول العربية	1.8	3.8
العالم	(0.5)	5.0
مجموعة الدول المتقدمة	(3.4)	3.0
مجموعة دول الاقتصادات الناشئة والتنامية	2.7	7.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام 2010، ص 236.

سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية اشارة خاصة للعراق

جدول رقم (10) اتجارة العربية الخارجية والبيئية

التوريدات						التصدير						القيمة
2010			2009			2010			2009			
حصة الدول العربية	من السلع العربية	من الدول العربية	حصة الدول العربية	من السلع العربية	من الدول العربية	حصة الدول العربية	من السلع العربية	من الدول العربية	حصة الدول العربية	من السلع العربية	من الدول العربية	
4.08	6,938	170,000	4.21	6,315	150,000	6.41	15,065	23,500	2.51	4,647	185,000	الإجمالي
6.88	7,016	102,000	6.68	6,386	95,552	5.88	14,945	25,400	1.56	3,018	192,314	السعودية
10.54	5,576	52,923	11.29	5,075	44,946	40.25	10,641	36,438	35.81	8,258	23,082	مصر
35.96	15,282	42,500	37.59	13,909	37,000	2.09	1,110	53,050	2.06	862	41,920	العراق
4.17	1,676	40,212	3.88	1,526	39,294	3.16	1,746	55,200	3.00	1,955	45,194	البحرين
11.67	4,147	35,522	11.48	3,775	32,881	4.94	868	17,560	4.79	874	14,054	القطر
7.92	1,759	22,218	8.38	1,601	19,006	13.81	2,369	16,427	12.19	1,761	14,445	فرنس
14.67	3,227	22,000	14.44	2,937	20,341	3.48	2,296	65,950	3.43	1,782	51,937	الكويت
9.82	2,161	22,000	7.89	1,967	24,922	3.74	2,302	61,500	4.36	1,787	41,000	البحرين
29.47	5,364	19,500	29.62	5,338	18,000	9.90	3,713	37,500	10.42	2,882	27,651	البحرين
11.24	2,074	18,480	11.39	1,888	16,374	39.70	1,993	5,021	36.94	1,547	4,187	البحرين
14.02	2,377	16,950	14.15	2,163	15,291	41.05	5,748	14,000	41.00	4,460	10,855	السعودية
31.90	4,369	15,282	31.13	4,482	14,236	40.57	2,990	7,023	40.85	2,605	6,375	البحرين
7.86	825	10,500	7.51	751	10,000	2.99	1,378	46,050	2.88	1,070	37,162	البحرين
20.57	2,049	9,960	19.24	1,865	9,691	10.63	1,116	10,500	11.05	866	7,834	السعودية
40.97	4,327	9,800	61.06	4,458	7,900	21.20	3,365	15,400	21.34	2,534	11,874	البحرين
28.46	2,761	9,700	27.36	2,513	9,185	9.38	797	8,900	9.88	619	6,259	البحرين
3.43	60	1,750	3.83	55	1,480	0.27	5	1,800	0.29	4	1,370	البحرين
27.65	116	400	23.45	106	451	51.67	52	100	51.83	40	77	البحرين
11.84	73,675	622,077	11.84	67,059	566,210	10.30	95,870	931,108	9.40	67,918	722,578	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام 2010، ص 252.

جدول رقم (11) أسعار الصرف في الدول العربية لعامي (2009-2010)

الدولة	العملة	سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار)	2010	2009
الجزائر	دينار		74.39	72.52
البحرين	دينار		0.376	0.376
جيبوتي	فرنك		177.7	177.7
مصر	جنيه		5.523	5.526
العراق	دينار		1.170	1.170
الأردن	دينار		0.709	0.709
الكويت	دينار		0.287	0.288
لبنان	ليرة		1.508	1.508
ليبيا	دينار		1.250	1.250
موريتانيا	أوقية		275.7	262.0
المغرب	درهم		7.411	8.057
سلطنة عمان	ريال		0.385	0.384
قطر	ريال		3.640	3.640
السعودية	ريال		3.745	3.745
السودان	جنيه		2.375	2.302
سورية	ليرة		46.56	46.73
تونس	دينار		1.431	1.350
الإمارات	درهم		3.672	3.672
اليمن	ريال		219.6	202.8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام 2010، ص 240.

المصادر والهوامش

- ◆ The World Bank. World Development Report (2005) A Better Investment Climate For Everyone, Washington D.C,U S A. (2004), P1.
- (١) مصطفى محمود عبد السلام، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، مجلة المستقبل العربي، العدد-٣١١، عام ٢٠٠٥، ص ١٧٧.
- (٢) أمينة زكي شبانه، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢.
- (٣) الانترنت.
- (٤) علي عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠، جامعة الإسكندرية، عام ١٩٩٥، ص ١٦.
- (٥) عمر البيلي، خديجة الأعسر، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٩، عام ١٩٩٤، ص ١٢٦-١٣٠.
- (٦) علي عبد الوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر، المصدر أعلاه، ص ١٨-٢٢.
- (٧) د. محمد عنتر، تأثير الاستثمار في الدول المضيفة على الاستثمار الأجنبي، الانترنت.
- (٨) مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، عام ٢٠٠٤، ص ٢٥.
- (٩) مصطفى بابكر، المصدر أعلاه، ص ٢٧.
- (١٠) د. محمد عنتر، تأثير الاستثمار في الدول المضيفة مصدر سابق، الانترنت.
- (١١) الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١، عرض عام، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، الانترنت.
- (١٢) الاونكتاد، الانترنت، مصدر أعلاه، ص ١٢-١٩.
- (١٣) صلاح الدين حسن السبسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب، القاهرة، عام ٢٠٠٣، الانترنت، ص ٣٢.
- (١٤) عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الاغواط، عام ٢٠٠٢، الانترنت، ص ٢٤-٢٥.
- (١٥) حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مؤتمر العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، عام ١٩٨٨، الانترنت.
- (١٦) دعاء محمد سالمان، سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، جامعة عين شمس، الانترنت، ص ٢٤-٢٥.
- (١٧) محمد نضير بسيوني، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، جامعة عين شمس، الانترنت، ص ٢٣٦.

- (١٨) محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، جامعة الجزائر، عام ٢٠٠٥، الانترنت، ص ١٣٤.
- (١٩) محمد قويدري، المصدر أعلاه، ص ١٤٢-١٤٨. <http://www.albayan.ae>.
- (٢٠) حسين عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الانترنت، ص ٢٣. <http://www.albayan.ae>, opcit.
- (٢١) حسين عبد المطلب الاسرج، الاستثمارات العربية البينية وإشكالية البطالة في الدول العربية، الانترنت.
- (٢٢) حسين عبد المطلب الاسرج، نفس المصدر أعلاه.
- (٢٣) حسين عبد المطلب الاسرج، نفس المصدر أعلاه.
- (٢٤) حسين عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مصدر سابق، ص ٢٧-٢٨.
- (٢٥) حسين عبد المطلب الاسرج، نفس المصدر أعلاه، ص ٢٦-٢٧.
- (٢٦) د. عباس علي العامري، مستقبل الاستثمارات الأجنبية في العراق، الانترنت.
- (٢٧) د. صلاح الدين حامد، مقاله عن الاستثمار الأجنبي، الانترنت.
- (٢٨) د. كامل كاظم الكناني، الاستثمار الوطني والأجنبي في العراق، الأولويات والآليات، الانترنت.
- (٢٩) مقالات أثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد العراقي، العدد الحادي عشر، عام ٢٠٠٦، الانترنت.
- (٣٠) علي عجيل منهل، إيجابيات وقيود الاستثمار في العراق، الانترنت.
- (٣١) العنف المستمر والفساد، أبرز تحديات الاستثمار في العراق، الانترنت.
- (٣٢) قيمة التجارة والاستثمار في العراق (في العاصمة البحرانية) الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، الانترنت.
- (٣٣) علي عجيل منهل، إيجابيات وقيود الاستثمار في العراق، مصدر سابق.
- (٣٤) زهير الدجيلي، الاستثمار لأعمار العراق يحتاج إلى جدية من جميع الأطراف، الانترنت.
- (٣٥) قيمة التجارة والاستثمار في العراق في (العاصمة البحرانية) مصدر سابق.
- (٣٦) علي عجيل منهل، إيجابيات وقيود الاستثمار في العراق، مصدر سابق.
- (٣٧) الاستثمار الأجنبي، مقالة، الانترنت.
- (٣٨) المصدر نفسه أعلاه.
- (٣٩) د. كامل كاظم الكناني، الاستثمار الوطني والأجنبي في العراق، مصدر سابق.